

الدورة العادية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية

بطرابلس الليبية من 7 إلى 29 أوت 1961

The ordinary Session of The national council of the Algerian Revolution in Tripoli Libya from August 07th to the 29th, 1961

أوسليم عبد الوهاب

جامعة ابن خلدون-تيارت ouslimabdelwaheb@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/01/31

تاريخ القبول: 2025/01/09

تاريخ الإرسال: 2024/10/31

مقدمة

تكتسى الدراسات المتعلقة بالتاريخ للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أهمية معتبرة ، ذلك أن الدراسات الأكاديمية لم تتناوله بشكل معمق ، كما هو الحال مع الجوانب السياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية للثورة الجزائرية ، وفي الغالب نجد تلك الدراسات ناقصة من حيث التراكم المعرفي ، أو أن تركيزها ينصب على دورة معينة من دوراته دون الأخرى ، بالإضافة إلى كونها دراسات نادرة لصعوبة جمع مادتها العلمية ، وخاصة الأرشيفية منها .

لقد انكب المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهو أعلى مؤسسة سياسية فيها ، من 07 حتى 29 أوت 1961 في دورته العادية بطرابلس الليبية ، وبأعضائه الحاضرين والممثلين الذين قارب عددهم الخمسين عضوا ، على دراسة مستجدات الثورة الجزائرية ومشاكلها ، واتخاذ القرارات التي كان يراها أعضاؤه مناسبة لتلك الظروف ، وكما في دورته السابقة نهاية 1959 وبداية 1960 ، فقد توافرت في هذه الأخيرة أيضا ، الظروف الميسرة للعمل ، وسرية الأشغال .

نحاول من خلال هذا البحث بالاستناد إلى مادة علمية ثرية ، و متنوعة ، الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى استجابت القرارات العسكرية ، والسياسية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1961 للمشاكل المستجدة للثورة ؟ وما مدى نجاعتها ؟

يمكن تحديد هدف هذه الدراسة في التعرف على فعاليات ثالث مجلس وطني ، والمسائل المختلفة التي تمت مناقشتها من طرف أعضائه ، حيث كانت عينه الأولى على سير المفاوضات ، التي كانت قد بدأتها قيادة جبهة التحرير مع المحتل الفرنسي منذ ستة أشهر ، ثم الشرخ الذي أحدثته استقالة أعضاء الهيئة

♦ المؤلف المرسل

العامة للأركان داخل قيادة الثورة الجزائرية ، ولأن الثورة كانت بحاجة إلى دعم متواصل ، فقد كانت عينه الثانية على تسخير كل الإمكانيات لها في الداخل كما في الخارج ، تحسبا لأي تعثر ، أو فشل قد يعتري تلك المفاوضات ، مع عرض ، و تحليل القرارات التي خرج بها في نهاية دورته .

اما عن المنهج التاريخي المتبع ، ونظرا لكونهما الأنسب في دراسة مثل هذه المواضيع والإحاطة بها ، فقد تم اعتماد المنهج التاريخي الوصفي في بعض عناصر هذا البحث ، والمنهج التاريخي التحليلي في عناصر أخرى ، خاصة عند الحاجة إلى تحليل بعض المواقف السياسية ، والحوادث التاريخية .

وفي ما يخص خطة هذا البحث فقد روعي في بنائها المنهجي ، البدء بتقديم للموضوع ، ثم شرح لأسباب دعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية للاجتماع ، فالمسائل المختلفة التي تمت مناقشتها داخله ، والقرارات الصادرة عنه ، ثم أخيرا ، خاتمة جمعت خلاصة من الاستنتاجات .

1-أسباب انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية

شكل فتح باب المفاوضات مع الطرف الفرنسي ، وحالة الارتباب والانتظار اللتان رافقتا تلك الأخيرة ، إضافة إلى الانشقاق على مستوى قيادة الثورة الذي بلغ ذروته مع استقالة هيئة الأركان العامة للجيش من مهامها ؛ الأسباب الرئيسة وراء طلب اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية .

1.1 -معاينة المجلس الوطني لتقدم المفاوضات مع المحتل

الفرنسي (جوان 1960 - جويلية 1961)

فتحت صائفة 1960 آفاق الحلول السلمية أمام الثورة الجزائرية ، فبعد أقل من عام واحد على اقتراح مشروع حق تقرير المصير من طرف الرئيس الفرنسي شارل ديغول (Charles De Gaulle) ، نراه يدعو قادة جبهة التحرير إلى التفاوض في تدخله التلفزيوني يوم 14 جوان 1960 . وتحسبا لذلك أرسلت الحكومة المؤقتة يوم 25 جوان وفداً إلى (مولان الفرنسية Melun) . ضم الوفد كلاً من محمد بن يحيى ، وأحمد بومنجل ، وخلال الخمسة أيام التي قضاها المفاوضات هناك ، أي حتى 29 جوان كانت فرنسا قد تعاملت معهما بشكل غير لائق ، بحيث لم يُسرَّح لهما بمغادرة المكان ، ولا بالتحدث إلى الصحفيين¹ .

كان وراء هذا التصرف ما يبرره إذ عمد ديغول إلى الاتصال بالرائد سي صالح من قيادة الولاية الرابعة ، تلك الولاية التي قد أنهكها طول انتظار الإمداد بالسلح الذي كانت قد وعدت به الحكومة المؤقتة ، وكان هذا الاتصال بدون علم ، أو تفويض من لدن تلك الأخيرة ، اما قيادة الولاية الرابعة فقد برّرت ذلك

بالموقف المتردد للحكومة من مشاريع التسوية التي كان قد عرضها "ديغول" في السابق ، وقد بلغ من قيادة تلك الولاية إقدام أعضائها على مراسلة رئيس الحكومة فرحات عباس ، مهددين إياه بالشروع أنفسهم في المفاوضات إذا ما تهربت الحكومة المؤقتة من ذلك ².

وعلى العموم فقد كان لقاء مولان بعيدا عن جمع الخصمين حول مائدة حقيقية للنقاش ، حيث تمسك ديغول بوقف إطلاق النار كشرط مسبق في أية مفاوضات ، في حين دافعت جبهة التحرير عن فكرة إيجاد حل سياسي شامل ، قبل التوصل إلى اتفاق ينهي العمليات العسكرية ضد العدو.

سوف يدفع هذا الأمر بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى التفكير في إعادة حساباتها الاستراتيجية ، واعتماد خيارات جديدة ظهرت بعض ملامحها في أوت 1960 ، لدى استعراض رئيسها فرحات عباس التقرير السياسي العام ، تلك الاختيارات التي يمكن وصفها بالمنافية لمبادئ مؤتمر الصومام ، حيث جاء حديثه عنها قائلا: « يظهر في الظروف الحالية أن إدخال حرب الجزائر ضمن الحرب الباردة ، من خلال الدعم الكامل للدول الاشتراكية ، يمكن أن يشكل العنصر الفارق الذي نبحت عنه » ³.

كان للمظاهرات الشعبية 11 ديسمبر 1960 دور رئيسي في الضغط على ديغول ، من أجل فتح قنوات جديدة للاتصال. على هذا الأساس افتتحت بـ : (لوسرن السويسرية Lucerne) يوم 20 فبراير 1961 جولة جديدة من المحادثات ، غير أن مواقف الطرفين كانت جد متباعدة ، ورغم أن هذه المحادثات لم تقض إلى شيء إلا أنها كانت بداية لطرح المشاكل ، و كان لها الفضل في إبراز النقاط التي كانت محل الخلاف بكل وضوح ⁴.

التقى بعدها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ، نظيره الفرنسي بـ : (رامبوي الفرنسية Rambouillet) يوم 27 فبراير 1961 ، لبحث مسألة المطالب الترابية لتونس حيث طالب بورقيبة بتصحيح الحدود مع الجزائر ، و بضمّ العلامة الكيلومترية رقم 233 (La Borne kilométrique) بمساحة تقدر بـ: 30 ألف كلم² ، غير أن ديغول رفض هذا المطلب مستنداً إلى أن مصير السطح ، وباطن الأرض الصحراوي ، سيتم تسويته بعد استقلال الجزائر من خلال اتفاق يُشرك الدول المسماة "المتاخمة" ⁵.

بدأت جولة جديدة من المفاوضات بـ: (إيفيان الفرنسية Évian) يوم 20 ماي 1961 ، ترأس فيها كريم بلقاسم الوفد الجزائري ، في حين ترأس الوفد الفرنسي لويس جوكس Louis Joxe ، وزير الدولة المكلف بالجزائر. جاءت هذه

الجولة في ظروف تميزت بتخلي فرنسا عن فكرة إشراك الحركة المصالية في المفاوضات ، وانشقاق الصف الاستعماري في الجزائر ، لكن تمسكت فيها فرنسا بمبدأ سلخ الصحراء ، وبمسألة الامتيازات للرعايا الأوروبيين ، ولم يمنع هذا من أن يسجل المفاوض الجزائري نقطة إيجابية لصالحه في هذه المحادثات ، فقد شرع فيها بدون أن يتم إقرار وقف إطلاق النار⁶.

كلما تعثرت المفاوضات مع دولة الاحتلال إلا و كانت قيادة الثورة تلجأ إلى تعبئة الرأي العام الجزائري ، إذ دُعيت الجماهير للاحتجاج ضد تقسيم الجزائر يوم 05 جويلية 1961 ، وللتأكيد بأن الصحراء جزائرية ، حيث تكّلت هذا اليوم بالنجاح الباهر للقضية الوطنية⁷.

بدأت يوم 20 جويلية 1961 جولة جديدة من المفاوضات بـ: (لوقران Lugin) على الحدود السويسرية الفرنسية ، وإن لم تكن الحكومة المؤقتة تعقد عليها الشيء الكثير ، بسبب نفي الطرف الفرنسي لجزائرية الصحراء . أما على مستوى قيادة الثورة فقد أبانت بعض الأطراف عن اعتراضها على طريقة خوض المفاوضات ، إذ لم يكن الوفد الجزائري المفاوض هذه المرة بكامل عدده كما كان في إيفيان الأولى ، بعد تقديم هيئة الأركان استقالتها للحكومة المؤقتة في 15 جويلية 1961 ، وامتناعها عن إرسال من يمثلها⁸.

أما الوزراء الخمسة المسجونون بفرنسا فقد عبروا عن التهميش الذي طالهم من رفقاء الكفاح ، بما في ذلك مسألة المفاوضات ، ولاستيضاح الأمر أرسلوا بخطاب إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية أياما على بداية أشغاله ، أبرز ما جاء في فحواه : « رغم كل التدخلات لدى حكومتنا ، لقد عشنا لسنوات كاملة بدون أدنى معلومات عن مسار ثورتنا »⁹.

كانت القوانين التي تمت المصادقة عليها العام الماضي ، تخوّل بدون أدنى شك للمجلس الوطني للثورة الجزائرية البث في مثل تلك الأمور ، غير أن تصور الحكومة المؤقتة ، وهيئة الأركان لاستدعاء المجلس الوطني من عدمه ، كان خاضعا لتصور ثنائي تغذيه مجموعة من القناعات ، التي حاول فيها كل طرف جمع التأييد حولها ، فقد كانت الحكومة المؤقتة ضد أي التئام له ، مخافة أن يدخل أعضاؤه دوامة نقاشات لا نهاية لها ، مُعلِّقَةً آمالها على مساعي الدول الأجنبية من أجل فرض أجندة للمفاوضات على الطرف الفرنسي ، أما هيئة الأركان فقد أرادت تحكيم المجلس الوطني ورأت أن فرض سلطتها على الولايات في الداخل أولى من فتح المفاوضات¹⁰.

2.1-استقالة هيئة الأركان العامة للجيش ونزاعها مع الحكومة المؤقتة

ظهرت بوادر النزاع ما بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة ، عندما تم تكليف تلك الأخيرة ، بمهمة بسط سلطتها على جيش التحرير الوطني على الحدود في كل من تونس ، والمغرب ، وهو الأمر الذي استطاعت تحقيقه ، لكنها أخفقت في إدخاله إلى أرض المعركة بالجزائر ، وتخريب الحواجز الشائكة ، وفقا لما نصت عليه القرارات العسكرية لآخر دورة للمجلس الوطني 1959-1960 ، نظرا لتكاليفه البشرية الباهظة ، ونتائجه العقيمة ، لهذا لجأت الهيئة وكحل تعويضي عن ذلك ، إلى تثبيت أقصى الجند الفرنسيين على الحدود من خلال مناوشات سريعة لكن عنيفة¹¹.

و لدى استشعار اللجنة الوزارية للحرب (CIG-Comité Interministériel De la Guerre) بتنامي شوكة هيئة الأركان العامة للجيش ، رفضت تلك اللجنة صاحبة الولاء الكامل للحكومة المؤقتة ، أي رفع لطاقة جيش الحدود مادام هذا الأخير عاجزا عن اختراق الأسلاك ، وملازما لثكناته بتونس ، و المغرب ، خاصة بعد أن أصبح عدده يقترب من 25 ألف رجل¹².

استفادت هيئة الأركان من حالة التساهل التي كانت عليها الحكومة المؤقتة لتزيد من معارضتها لها ، متهمه إياها أثناء خوضها للمفاوضات بالتراجع عن مبادئ الثورة ، و خيانة تضحياتها الجسام ، كما أن هيئة الأركان باركت ذلك في وضح النهار ، وتبنت المبادرات الفردية لبعض ضباطها كنهج فعال لتلك المعارضة¹³.

أخذ النزاع بين هرمى القيادة الثورية تصعيداً خطيرا ، حين أصابت نيران جيش الحدود بالمركز الحدودي (ملاق Melléque) ، طائرة حربية فرنسية وتم أسر قائدها ، عندها تدخل الرئيس التونسي بورقيبة لدى الحكومة المؤقتة لاسترجاع الطيار ، بحكم أنه تم أسره على الأراضي التونسية¹⁴. رأت هيئة الأركان في هذا الموقف موقفا متساهلا ، وغير شريف من قبل الحكومة ، و من جانب آخر ، اعتبرته تدخلا تونسيا في الشؤون الجزائرية ، وكبادرة احتجاج من لدنها ، تقدمت بمذكرة استقالتها إلى الحكومة بتاريخ 15 جويلية 1961 جمعت فيها خلاصة فكرها المعارض¹⁵.

ما أن أوضحت مذكرة الاستقالة ما كانت ترومه في أسطرها الأولى ، حتى جعلت الاستقالة رسمية لكل أعضاء الهيئة ، ثم شرحت الأسباب ، والوقائع التي أدت إلى ذلك ، عندها ولجت جوهر اعتراضاتها ضد الحكومة ، مشددة على عدم احترام قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، التي كان قد أوصى بها في آخر

دورة له سنة 1960، بتنظيم الجيش ، وترشيد نفقات الثورة قائلة: «إنه المصير الذي لقيه مشروع هيكلة الجيش الذي تمت المصادقة عليه في طرابلس ، الذي لم يلق أي تجسيد مطلوب ، والشيء نفسه عرفته لجنة حسابات الأمة والتي كان إنشاؤها من دون شك ، قد أوشك أن تكون له تأثيرات سلبية من خلال كشف درجة الفوضى»¹⁶.

تحدّثت المذكرة أيضا ، عن درجة الفوضى و الفساد داخل مؤسسات الثورة ، وشيوع الرشوة التي أصبحت حسبها على مرأى ومسمع الجميع ، في الوقت الذي استهدفت فيه المؤامرات هيئة الأركان بالتعاون مع أطراف أجنبية¹⁷. أولت مذكرة الاستقالة اهتماما خاصا بشخص بورقيبة ، حيث درست سياسته وعلاقته بالغرب ، منتهية إلى قناعة أنه من ألد أعداء الثورة مسجّلة: «إن أسوء أعمال الخيانة لا تتناقض لا مع طبعه ، ولا مع مذهبه»¹⁸.

رأت مذكرة الاستقالة أن حل مشاكل الثورة ، وإعادة هذه الأخيرة إلى سكتها الصحيحة ، يكمن في تحكيم عادل لأعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، واضحة ثقنها في قياديي جبهة التحرير الوطني المسجونين بفرنسا ، ما سوف يفتح المجال لتحالف سياسي جديد ما بين هيئة الأركان ، وبعض من هؤلاء الذين وحدتهم معارضتهم للحكومة المؤقتة. اعتبرت المذكرة أن أساس المشاكل التي أصبحت تعيشها الثورة نابعة عن الأجهزة القيادية ، وليس من الرجال معتبرة أنّه : «من أجل إنقاذ الثورة ، حان الوقت لمراجعة النظام ، وتعديله»¹⁹.

2-المسائل التي ناقشها المجلس الوطني للثورة الجزائرية

طالّت نقاشات المجلس الوطني مجموعة من المسائل ، كتطور المفاوضات ، والأزمة التي أثارته استقالة هيئة الأركان العامة للجيش ، كذلك المسائل المتعلقة بتقديم الدعم للثورة داخليا ، والنتائج المتحصّل عليها ميدانيا ، كما درس العون المادي ، والعسكري للدول الداعمة للثورة وخاصة دول المعسكر الشيوعي ، في حين خصصت جلساته الأخيرة لإعادة تشكيل الجهاز التنفيذي للثورة ، ودراسة مشاريع قرارات كانت تهدف إلى تشكيل هيئة يُخوّل لها في حال إنشائها تسيير الثورة من الداخل .

1.2-توضيحات الحكومة المؤقتة بخصوص المفاوضات وأزمة هيئة

الأركان العامة

سجّل التقرير المطوّل الذي تقدمت به الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، والذي عرضه رئيسها فرحات عباس حصيلة نشاط تلك الأخيرة ، مسجّلا أن الاختيار الزمني لهذه الدورة قد فرض نفسه من خلال أجندة مكثّفة ،

أين احتلت فيها مسألة المفاوضات مع فرنسا الصدارة²⁰. أما بخصوص مفاوضات إيفيان الأولى ماي 1961، فقد أشار التقرير إلى أن مكاسب الحكومة منها كانت سياسية بالدرجة الأولى، عندما اتفق الرأي العام العالمي على جدية المفاوضات الجزائرية، في حين تم تحميل الطرف الفرنسي مسؤولية تعليق تلك المفاوضات²¹.

كانت مسألة الصحراء نقطة رئيسة في المفاوضات، و بسبب تمسك الطرف الفرنسي بفكرة إنكار جزائريتها، كان لا بد على الحكومة الجزائرية المؤقتة من إيجاد وسائل ضغط قوية. لقد تم العمل على تحريك سكان الصحراء وفق برنامج مسطر، وقائم على احترام الإضراب الذي أمرت به الحكومة يوم 05 جويلية 1961، وكان التقرير قد أضاء بعضاً من جوانبه التنظيمية، ففي المدة التي سبقتها تمّ إيصال 16000 منشورا إلى الجنوب²².

أما بخصوص الأزمة المستجدة ما بين هيئة الأركان العامة للجيش، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ورداً على سؤال كان قد طرحه أحد أعضاء المجلس الوطني للشورى مستفسراً هل ثمة خلافاً ما بين الطرفين؟ فقد علّق فرحات عباس بالنفي محاولاً التقليل من خطورته، موضحاً أن ما وقع كان: «مجرد حادث بخصوص استرداد طيار»²³.

اعتبرت الحكومة المؤقتة رغم الانتقادات اللاذعة التي طالتها من هيئة الأركان، أنّ قرار الاستقالة كان قراراً غير مؤسس، لهذا رفضت الحكومة قبوله متحاشية تعميق الخلاف بين رفقاء السلاح، بل أكثر من ذلك فإن تقريرها سجّل: «لم تجد شيئاً لتؤاخذ عليه هيئة الأركان، التي أدت عملها بشكل جيد»²⁴.

2.2- استعراض الإمكانيات المسخّرة للثورة

أشار تقرير الحكومة المؤقتة إلى أن السلاح و المال، كانا أبرز ما تمّ تسخيرهما للثورة خلال الأشهر الماضية، ففي ما له علاقة بالسلاح، كانت الحدود الشرقية، والغربية معبرين رئيسيين للحصول عليه، وفي هذا الصدد كان يجب المحافظة على العلاقات الجيدة التي كانت تربط الثورة بجيرانها، لكي لا يتعطل تدفق هذا السلاح نحو الداخل. أكد التقرير من جهة أخرى، أنه ورغم ما تمّ تسجيله من حوادث مؤسفة على أراضي تلك الدول، عرّضت لفترة من الزمن أمنها الداخلي للخطر، إلا أن النتيجة كانت مجزية للغاية ففي الفترة الممتدة من فبراير 1960 إلى غاية ماي 1961، لم يتم تعطيل أية قافلة للسلاح على الحدود²⁵.

انعكس هذا الأمر إيجابيا على الثورة ، فقد أشار تقرير الحكومة إلى تصاعد وتيرتها بما في ذلك الجهة الغربية من الوطن ، التي كان قد لوحظ بها سابقا تراجع للنشاط²⁶. و حتى يتم الوقوف على مشكل السلاح كانت وزارة التسليح والتموين العام ، و في ما بعد وزارة التسليح و الاتصالات العامة ، قد أنشأت مصانع على الحدود ، أما عن أهميتها ، وطريقة اشتغالها ، و العراقيل التي كانت تعترضها ، كان تقرير الحكومة قد سجل: «تشتعل عدة مصانع ليل نهار ، و قد بدأت بتوفير سلاح ذي نوعية مستحسنة لجيشنا ، رغم أنها كانت تعاني نقصا في بعض المواد ، و الكوادر ، والتقنيين»²⁷.

أما ما تعلق بالإمكانيات المالية ، فقد نالت الولاية الرابعة حصة الأسد إذ سُخِّر لها ثلاثة أضعاف ما سُخِّر لغيرها من الولايات ، رغم اعتراف التقرير بأن هذه الأموال لم تكن لتلبى كل متطلبات هذه الأخيرة²⁸.

3.2- تقرير السياسة الخارجية للثورة

تدخلت الحكومة لتوضيح آخر تطورات السياسة الخارجية للثورة ، كان النصيب الأوفر فيه لكريم بلقاسم وزير الخارجية في حكومة ما قبل 27 أوت 1961 ، الذي أعد تقريراً مطولاً كان آخر ما تقدم به للمجلس الوطني للثورة الجزائرية²⁹. أوضح التقرير إلى أن الحكومة الجزائرية المؤقتة قد اتجهت في بحثها عن الدعم المادي ، والسياسي ، والعسكري ، صوب الشعوب التي ناضلت هي أيضا ضد الاستعمار ، حيث ركزت قيادة الثورة على أبعاد ثلاثية : هي العروبة ، الأفريقية ، و الأفرو آسيوية³⁰.

أما عربيا ، فقد كان للجمهورية الناشئة في العراق بعد انقلاب 1958 ، دور لافت في دعم القضية الجزائرية دبلوماسيا ، من خلال إيجاد نوع من التوازن في علاقات الدول العربية بالثورة الجزائرية ، ذلك أن بروز العراق على الساحة العربية ، كان من شأنه الحد من الهيمنة السياسية التي كانت تفرضها مصر على حركات التحرر في الوطن العربي ، أما ماليا فقد أكدت إصرارها على دعم القضية الجزائرية ، حيث أنه ما بين 1957-1961 دفع العراق ما يقارب ثلثي المعونة الاجمالية العربية ، متقدمة عن الجمهورية المتحدة ، والكويت³¹.

نظرا للوزن السياسي الذي كان يمثله المعسكر الشرقي آنذاك ، فإن الثورة الجزائرية حاولت الاستفادة من ذلك الوضع ، فهو على الأقل لم يكن معاديا لحركات التحرر كما كان المعسكر الغربي ، و إذا كان تقرير رئيس الحكومة المؤقتة قد أكد على إقامة علاقات وطيدة مع دول آسيا الشيوعية ، و تكثيف العلاقات مع الديمقراطيات الشعبية ، فإن ذلك لم يكن له من هدف إلا الحصول

على الوسائل الضرورية للتأثير على الدول المحايدة ، ومفاقمة تناقضات الحلف الغربي³².

وفي هذا الإطار نجحت الثورة في جلب بعض الدول المؤثرة في هذا المعسكر ، نحو مزيد من الالتزام بدعم الثورة كالاتحاد السوفييتي ، والصين ، وكانت هذه الأخيرة ، قد وافقت إثر اتفاق ثنائي مع جبهة التحرير الوطني ، على تقديم المساعدة التقنية بالإضافة إلى تقديم العتاد ، والمساعدات المالية من العملة الصعبة³³.

4.2- اقتراحات لتشكيل هيئة في الداخل تشرف على الثورة الجزائرية

عرفت أشغال المجلس الوطني يومي 24 و 25 أوت مناقشات ثرية ، بخصوص إنشاء هيئة سياسية تتكفل بشؤون الثورة في الداخل ، تكون تحت إشراف الحكومة المؤقتة ، أو مستقلة عنها ، ولم تكن تلك الفكرة جديدة على المؤتمرين ، ذلك أن بن خدة ، قد سعى إلى تحقيقها سنة 1960 لكن دون جدوى ، وها هو اليوم و بمعية أعضاء هيئة الأركان العامة ، يحاول انتزاع مصادقة أعضاء المجلس الوطني للثورة عليها ، حيث مثلاً خلال تلك الدورة أقوى تيار مدافع عن ذلك المشروع³⁴.

و سواء أريد لهذه الهيئة ان تحمل اسم هيئة سياسية ، أو لجنة تنسيق ، كما أرادت لها معظم مشاريع القرارات ، أو مكتب سياسي كما تمسكت بذلك هيئة الأركان العامة للجيش ، فقد كان الهدف من إيجادها توحيد قيادة الثورة ، ومركزتها داخل أرض الوطن ، ورغم تعدد المقترحات ، و مشاريع القرارات ، بقيت مقترحات هيئة الأركان أكثرها شداً للاهتمام³⁵.

بقي العائق الكبير أمام تلك اللجنة ، هو عدم قدرة المؤتمرين على الاتفاق على صلاحيات واضحة لها ، ولا على تحديد مهلة زمنية لأجل مزاولة نشاطها ، و في خضم الصراع الدائر حول السلطة بين ثلاثي الحكومة و هيئة الأركان ، فإن أول الاهداف المستترة لتلك الهيئة ، هو الإبقاء على الحكومة المؤقتة كممثل خارجي للثورة ، ثم ثانيا ، تشكيل نواة لقيادة عسكرية جديدة للثورة ، و من ثم ستصبح أكثر القيادات التي عرفتها الثورة منذ 1954 شرعية³⁶.

5.2- مشاورات حول اختيار رئيس الحكومة المؤقتة الثالثة

لم يكن اختيار رئيس للحكومة المؤقتة الجديدة بالأمر الهين كما كان الشأن في الدورة السابقة ، وكان يجب أن تتوفر فيه شروط لم تكن تتوفر في من سبقه إلى ذلك المنصب ؛ لأن فرحات عباس لم يكن قادراً على فرض سلطته على وزرائه ، وكان خصومه يؤاخذونه على مواقفه المعتدلة إزاء المفاوضات ، و لاسيما

مسألة الوحدة الترابية للجزائر ، ذلك أن فرحات عباس كان يعتبر بأنه يجب ألا تقطع المفاوضات مع فرنسا بخصوص مسألة الصحراء³⁷.

كذلك لم يكن ثلاثي الحكومة القوى يتمتع بحظوظ واسعة للظفر بالترشيح لهذا المنصب ، بسبب معارضة هيئة الأركان لأية سلطة جديدة قد تسند إليهم ، وإن كان كريم بلقاسم هذه المرة راغبا فيها وسط عدم إجماع أعضاء المجلس ، وبسبب قلة الاختيارات أصبح الوضع ينبئ بصعوبة إيجاد خليفة للرئيس المنتهية ولايته ، ما حدا باللجنة المنبثقة عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، والمكونة من محمدي السعيد ، محمد بن يحي ، عمر بو داوود ، إلى مشورة أعضاء المجلس ، واقتراح الرئاسة على أسماء أخرى ، وهذا قبل أن يصبح بن يوسف بن خده مرشحها الوحيد ، على أن هذا الأخير ، لم يقبل بالمنصب إلا وفق شرطين اثنين³⁸.

كان التشكيل الحكومي في أوت 1961 فرصة جديدة لعودة بعض الأسماء ، واحتلالها لمراتب قيادية مميّزة داخل هذه الأخيرة ، ولعل ظروف المفاوضات المصيرية مع العدو ، وحاجة الثورة إلى هؤلاء في ذلك الجهاز القيادي ، والتحالفات السياسية المؤقتة كلها قد تضافرت لتفرض تلك النتيجة³⁹.

6.2- اقتراح توسيع عدد أعضاء المجلس الوطني

كان صاحب هذا الاقتراح هو المجاهد سليمان دهلّس ، حيث طالب بمراجعة معايير اختيار الأعضاء في المجلس الوطني ، كون بسبب ما سمّاه بـ: «فقر الجمعية العامة ثقافيا»⁴⁰. لقد اقترح هذا الأخير اسم المناضل فرانس فانون (Franz Fanon) ، وقد وجد هذا المقترح ، من يشد أزره ، ويدعمه في شخص عضو بارز آخر هو زرارى رابح ، لكن دون أن يلقى موافقة الجمعية العامة ، أما عضو المجلس الوطني للثورة دهلّس فقد عبر عن تلك الرغبة بقوله: «هناك أخ بحاجة إلى أن يكون هنا إنه الدكتور فانون (...) أود أن يكون بيننا العام القادم»⁴¹.

إن فرانس فانون الذي ناصر الجزائريين في ثورتهم ، كان يكابد في تلك الأثناء مرضا عضالا ، ولن يكون أبدا عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، لكن أفكاره الثورية سيكون لها سحرها على الثوريين الجزائريين ، الذين اعتنقوا أيديولوجيته المناهضة للاستعمار .

3- القرارات المتخذة من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية

كان تشكيل الحكومة المؤقتة والمهام التي أسندت إليها ، أهم القرارات المتخذة من طرف المجلس الوطني للثورة ، كما اتخذ المجلس أيضا ، قرارات عسكرية ، وأخرى تنظيمية.

1.3-تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة 27 أوت 1961

تولى بن خدة الرئاسة في هذه الحكومة الجديدة ، و حصل دحلب على وزارة الخارجية من كريم بلقاسم ، بينما تسلّم هذا الأخير وزارة الداخلية من بن طوبال ، الذي أسند إليه منصب وزير الدولة ، كما تم التخلي عن خدمات كل من عباس فرحات ، وأحمد فرانسيس ، وعندما سئل رئيس الحكومة الجديد لاحقا عن سبب اختياره لهذا المنصب أجاب: «أعتقد أن ضغط المقاتلين في الداخل على الثلاثة هو الذي أحدث التغيير»⁴² .

وما يمكن لفت النظر إليه ، هو أن التشكيلة الوزارية للحكومة المؤقتة قد حصلت على أغلبية مريحة داخل المجلس الوطني للثورة ، و بفارق صوت واحد عن الحكومة المؤقتة السابقة⁴³ .

كان على الحكومة المؤقتة الجديدة إحداث التغيير ، الذي كان قائما على فرض احترام تلك الأخيرة داخليا ، وخارجيا والقضاء على أي مظهر من مظاهر الاعتدال في مواقف وزرائها ، و يرى سليمان الشيخ ، أن حكومة 1961 كانت أكثر الحكومات تجانسا ، و أن الصرامة التي أريدت منها في مواقفها ، كانت تخص الأولى مسألة مواصلة المفاوضات مع فرنسا ، أما الثانية ، فكانت تخص إعادة الانضباط إلى المؤسسة العسكرية⁴⁴ .

لم يرق لكل أعضاء المجلس الوطني للثورة ذلك الاختيار ، خاصة ضباط هيئة الأركان الذين كانوا يطمحون للإبقاء على فرحات عباس ، وفي إشارة احتجاجية منهم تزامنت والزيارة الأولى لرئيس الحكومة لمركز (غار الدماء Ghardimao) ، تم استقباله دون احترام ، ولم يقدم له أحد التشريفات ، كما كان من المعتاد تقديمها عندما كان يأتي أحد من أعضاء الحكومة المؤقتة⁴⁵ .

2.3-القرارات العسكرية

تم حل اللجنة الوزارية للحرب لعدم جدواها ، فبالرغم من انقضاء أكثر من سنة ونصف على وجودها لم يحدث أن اجتمعت بمقرها بتونس ، فضلا عن ذلك ، فإنه لم يتم تحديد مهمتها أبدا ، وكان لكل عضو من أعضائها الثلاثة عبء وزارة⁴⁶ .

كانت الثورة الجزائرية قد فتحت أبواب التطوع للقتال في صفوفها منذ ما يقارب السنة ، على إثر اجتماع وزراء الخارجية العرب بشتوة بلبنان في سبتمبر 1960 ، محددة كفيات وضوابط ذلك ، بينما تحاشى البيان الختامي للمجلس الوطني للثورة سنة 1961 ، الخوض أكثر في تلك المسألة⁴⁷. لكن الحقيقة هي ألا أحد كان يرغب حقيقة في إرسال هؤلاء المتطوعين ، خاصة الاتحاد السوفيتي ، والصين ، وكان الموقف نفسه بالنسبة لتونس ، بينما تردّد المغرب قبل أن يقبل في الأخير ببدء إرسال 500 رجلاً⁴⁸.

كانت الحكومة المؤقتة تدرك مخاطر استقبال ألوية متعددة الجنسيات من المتطوعين يصعب السيطرة عليها ، كما سيصعب أيضا دفعها نحو المعركة الدائرة على أرض الجزائر ، ولأن المسألة لم تكن تحركها حاجة في عدد المجنّدين ، فقد كان وراء الحدود الجزائرية التي أحكم العدو إغلاقها بالأسلاك الشائكة المكهربة ، آلاف المقاتلين الجزائريين في حالة شبه شلل عن النشاط العسكري . إن اللعب على ورقة المتطوعين وما نتج عنه من زخم إعلامي ، لا يمكن إلا أن يكون رسالة سياسية للضغط على الاحتلال الفرنسي ، وإقناعه بعدم جدوى مواصلة الحرب ضدّ جبهة التحرير الوطني ، وأن أي إصرار من طرفه سوف لن يزيد المسألة إلا تعقيدا⁴⁹.

3.3- تعزيز الوحدة الترابية والتنظيم الثوري للولايات

أكّد البيان الختامي للمجلس الوطني تمسكه بحل سلمي للقضية الجزائرية ، عبر الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال ، وتقرير المصير ، مبيّنا نوعية العلاقة المستقبلية التي ستكون ما بين دولة الجزائر المستقلة والدولة الفرنسية ، مؤكداً على أن مثل هذا الحل لن يكون قابلاً للتنفيذ إلا وفق الثوابت الآتية: «المحافظة على سلامة كل الإقليم الجزائري بما في ذلك الصحراء ، وحدة الشعب الجزائري ، والتعاون على قدم المساواة المبنية على احترام سيادة الشعب الجزائري»⁵⁰.

أقرّ المجلس الوطني للثورة كإجراء تنظيمي ، استقلالية الولاية السادسة التي ظلت تابعة للولايات المتاخمة لها ، فلم تستطع فرض نفسها كباقي الولايات التاريخية الأخرى ، غير أن هذا الإجراء لن يغير من أدائها العسكري في ما بقي من عمر الثورة. أما فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا فقد أصبحت بعد أوت 1961 الولاية التاريخية السابعة ، وكان الرائد عز الدين وراء هذا المقترح ، فقد جاء قرار المجلس الوطني واضحاً: «بالنظر لأكثر من 8000 من مناضليها الذين سقطوا

خلال تأديتهم لواجبهم ، فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية يقرر اعتبار فيدرالية فرنسا ولاية بنفس درجة الولايات»⁵¹ .

لقد جاء هذا الاعتراف في وقت كان فيه المناضلون الجزائريون بفرنسا ، على موعد مع التضحية من جديد بعد أقل من شهرين من انتهاء أشغال المجلس الوطني ، وذلك بمناسبة مظاهرات 17 أكتوبر 1961 .

خاتمة

انفضت أشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 29 أوت 1961 ، لكن بقيت قراراته ، والتأثيرات التي نتجت عنها أبرز البصمات التي خلّفها ، وقد استنتجنا منها الآتي :

لقيت الحكومة المؤقتة منذ تشكيلها الأول سنة 1958 ، المعارضة من الجهات العسكرية على وجه الخصوص ، كما كان الشأن عليه هذه المرة مع هيئة الأركان العامة ، و بات هذا مرضا عضالا تتآكل الثورة بسببه من الداخل ، فمن بين ما كانت تؤاخذ هيئة الأركان على الحكومة المؤقتة ، عدم الانسجام ، والتقصير في أداء الواجبات ، بل والزّيف عن المبادئ الثورية ، ورغم أنّه قد تمّ تجديد تشكيلها الوزاري خلال مجلس الثورة السابق قبل نحو ثمانية أشهر ، إلا أنه خلال أشغال هذا المجلس قد أخضع للتجديد أيضا ، وإن لم يطل الأسماء السابقة محل المعارضة ، والانتقاد ، صاحبة النفوذ ، والسطوة .

استطاعت هيئة الأركان خلال هذه الدورة ، زعزعة الحكومة المؤقتة سياسيا ، وتحكيم المجلس الوطني للثورة في الصراع الذي دبّ بينهما ، وإن كان التشكيل الحكومي بعيدا عن إرضاء آمال هيئة الأركان هذه المرة أيضا ؛ لكن الصراع بينهما سيصل بعد آخر مجلس للثورة صائفة 1962 حدّ المجابهة المباشرة ، و سيعصف بالحكومة المؤقتة دون رجعة ، مع دخول حلفاء جدد على الخط . ورغم أن خطاب رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة الذي تلا انتهاء أشغال المجلس الوطني ، قد أكد على الصرامة اللامتناهية في تسيير الثورة ، مانحا كل الأولوية للعمل العسكري ، غير أن هذا الإجراء لم يكن ليخمد معارضة هيئة الأركان ضد الحكومة المؤقتة.

لم تجد الهيئة المشرفة على الثورة من الداخل طريقا للتنفيذ ، فتبخرت بذلك كل آمال هيئة الأركان في الهيمنة السياسية على قطاع مهمّ من جيش التحرير ، بعد ما تمّ لها ذلك مع جيش الحدود ، ولن تنال هيئة الأركان العامة مرادها إلاّ مع خريف 1962 ، عندما ستُحكّم تلك الأخيرة سيطرتها الفعلية على كل الولايات التاريخية.

أعطى الاعتراف المتأخر بفيدرالية فرنسا كولاية ثورية سابعة الانطباع عن تمييز لا مبرر له ما بين الولايات الثورية ، نقطة أخرى احتُسبت ضد قيادة الثورة. لقد اعطت الهجرة ميلاد الحركة الوطنية منذ منتصف عشرينيات القرن الماضي ، كما أنّها عزّزت صناديق أموال الثورة مع ما كانت تجمعها من هنا وهناك من اشتراكات مالية ، ومساعدات إنسانية ، وأسلحة ، ناهيك عن التضحيات الجسام لمناضلي الفيدرالية ، وجبّت الثورة بذلك ، أن تتجرأ عليها أي دولة أخرى مهما كان حجمها ، فتعمل على مقايضتها ، أو مساومتها.

طفا إلى السطح خلال الأشغال تنافس سياسي بين الأعضاء القدامى للتشكيلات السياسية لما قبل الثورة ، حيث آلت فيه هذه المرة المراكز السياسية الرفيعة لقدامى المراكزيين ، وذلك على حساب قدامى الحزب الديمقراطي للبيان الجزائري ، وتيار الإصلاحيين بدرجة أقل ، على أن هذا التوضع السياسي الجديد للمركزيين لن يكون له أي تأثير في توجيهه إيديولوجية الثورة ، مادامت السلطة شبه المطلقة بأيدي الثلاثي الوزاري القوى في الحكومة.

ومهما يكن من أمر ، فقد خرج المجلس الوطني للثورة الجزائرية في بيانه الختامي بحزمة قرارات ، واصفا إياها بالمصيرية في مسار الثورة . إنه من الصعب الاعتقاد بذلك ؛ لأن تلك القرارات عندما ستوضع على المحك خلال الأشهر الستة الأولى ، سيتكشف أنها لم تؤد إلى تبديد كل الصراعات داخل أجنحة الثورة ، و سيتأكد ذلك مع انعقاد دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية شهر فبراير 1962 ، وإن من فضل يمكن أن يكون لها ، أنها أخرت تلك الصراعات لبعض الوقت ليس إلا .

الهوامش والإحالات

¹Alistair, Horne, Histoire de la Guerre D'Algérie, Albin Michel, 1980, p 409.

ينظر أيضا بيان الحكومة المؤقتة بعد فشل محادثات مولان.

Journal El Moudjahid De Guerre, Tome 3, N°67, 16 Juillet 1960.

²Redha , Malek , L'Algérie à Evian , histoire des négociations secrètes

(1956- 1962), Dahlab , Alger, 1995, p 66.

³Mohammed, Harbi, les Archives de la Révolution Algérienne, Jeune Afrique, 1981, p 307.

خلال زيارته لموسكو خريف 1960 ، نقلت جريدة (لوموند Le Monde) تصريحاً لفرحات عباس أشار فيه للدور الذي يُنتظر من الاتحاد السوفيتي تأديته قائلاً: « عليه أن يوجّه نظره اليوم باتجاه أولئك الذين يعانون ، ويموتون من أجل الحرية » . ينظر:

Le Monde, 08 Octobre 1960.

⁴ بن يوسف بن خدة ، اتفاقيات إيفيان ، نهاية حرب التحرير في الجزائر ، تعريب : لحسن زغدار ، محل العين جبائلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987 ، ص 22.

⁵Jean, Lacouture, L'Algérie, La guerre est finie, complexe, Bruxelles, 1985, p61.

كان يأمل بورقيبة في انتقال رئاسة الحكومة إلى كريم بلقاسم ، هذا الأخير الذي كانت تربطه به علاقات حسنة قد تمكنه من تحقيق أحلامه التوسعية على حساب التراب الجزائري . ينظر :

Gilbert, Meynier , Histoire Intérieur du FLN 1954- 1962,CASBAH,2003, p 627.

⁶Ibid,p625.

⁷ بخصوص اعتبار 05 جويلية 1961 يوما وطنيا ضد التقسيم . ينظر :

Journal El Moudjahid de Guerre, Tome 3 , N°83, 19 Juillet 1961.

⁸ كانت هيئة الأركان قد أوفدت خلال إيفيان الأولى في ماي 1961 ، كلا من : الرائد بن علي منجلي ، و قايد أحمد .

⁹Redha , malek , op.cit , p 190.

لم يكن هذا التهميش بإرادة الحكومة المؤقتة فقط ، بحيث أنها كانت قد طالبت بعد إيفيان الأولى تسهيل الالتقاء بقياديي جبهة التحرير الخمس المسجونين بفرنسا ، غير أن فرنسا رفضت ذلك بحجة أن الاشتباكات ، و العمليات لا تزال سارية في الجزائر ، و على هذا الأساس كان وجود اتصالات بهذا الشكل مرفوضا على الأرض الفرنسية . ينظر :

Bernard, Tricot, les Sentiers de la paix, Algérie 1958-1962, Plon,1972, p 242.

¹⁰Mohammed, Harbi , Le F.L.N, mirage et réalité, des Origines à la prise du pouvoir, (1945-1962), édition Enal, Alger, 1993, p 278.

أيضا ، فإن هيئة الأركان كانت ترى الأولوية للكفاح المسلح ، و أن الحكومة المؤقتة لم تقم بتطبيق قرارات المجلس الوطني للثورة المصادق عليها سنة 1960 ، أما الحكومة فقد كانت ترى أن الوضع الراهن للقضية الجزائرية يحث أكثر على العمل الدبلوماسي منه على العمل العسكري . ينظر :

Slimane,Chikh , L'Algérie en armes, ou le temps des certitudes, OPU, Alger, 1981, p 399.

¹¹Mohammed, Harbi , Le FLN Mirage et Réalité , op.cit , p 264.

بالنسبة لـ بن يوسف بن خدة فإن جيش الحدود قد تعرض لعملية التثبيت التي فرضت عليه من الأراضي الجزائرية ، أي أنها كانت وضعية مفروضة من العدو على هيئة الأركان ، و ليس العكس . ينظر :

Benyoucef , Benkhedda , La Crise de 1962, La Crise de 1962, L'Algérie a l'indépendance, Dahlab , 1^{er} Edition , 1997, p 84.

¹² أصبح جيش الحدود جيشا كلاسيكيا منظما قدر بـ : 30.000 جندي . ينظر :

Saad, Dahlab , Mission Accomplie, Pour l'indépendance de l'Algérie ,
Dahlab, 1990 p 187.

بينما يقدره محمد حربي بـ: 23.000 جندي. ينظر :

Mohammed, Harbi , Le FLN Mirage et Réalité op.cit , p 259.

¹³ - من أمثلة تلك المبادرات ، ما ذكره علي كافي بخصوص الرائد علي منجلي عضو هيئة الأركان ، الذي كان يجول عبر مراكز جيش الحدود مؤكدا على الجنود الذين كان يخطب فيهم ، بعدم الاعتماد علي جيش الداخل قائلا: «أنتم رجال المستقبل ». وهذا دون أن يتعرض من طرف الحكومة لأية مساءلة. ينظر: علي كافي ، مذكرات من المناضل السياسي إلى القائد العسكري ، 1946-1962 ، دار القصة ، 1999 ، ص 283.

من جانب آخر ، تؤكد مذكرات لخضر بن طوبال هذا الأمر ، حيث ينقل هذا الأخير شهادة علي كافي حول ممارسات علي منجلي ، إلى درجة ان الأمر درسته لجنة تحقيق تابعة لمصالح وزارة بوالصوف ، غير أن هذا الأخير قام بحفظ الملف . ينظر :

Daho,Djerbal ,LAKhdar BenToBBAI ,La Conquête De La souveraineté,
Chihab éditions,2022,p176

¹⁴ - قام فيها بدور الوساطة وزير الحكومة المؤقتة بو الصوف ، و بن طوبال ، و بعد ساعات من المفاوضات مع العقيد هواري بومدين ، تم تسليم الطيار السجين. ينظر :

Mohammed, Lebejaoui , Vérités sur la révolution algérienne , Gallimard,
1970, p 168 .

¹⁵ - ينظر نص المذكرة كاملا . Mohammed, Harbi, les Archives de la Révolution
Algérienne, Jeune Afrique, 1981, pp 322-332.

¹⁶ - ibid, p 324.

¹⁷ - كان الاتهام موجها إلى وزير الخارجية كريم بلقاسم ، أما الدولة الأجنبية المشار إليها في المذكرة فهي تونس.

¹⁸ - Mohammed, Harbi, les Archives de la Révolution Algérienne, op.cit , p
326.

¹⁹ - ibid, p 331.

²⁰ - Centre Nationale D'archives, Microfiche N° C025, Compte Rendu
D'activité du G.P.R.A, Session du C.N.R.A, Août 1961.

²¹ - ينظر : IBIDEM .

غير أن شرخا قد حدث على مستوى الوفد المفاوض في إيفيان ، فبعد عودة كل من قايد أحمد ، ومنجلي علي من المفاوضات ، و بعد تصريحهما بأن المفاوضات قد مرت في ظروف حسنة ، غيّرا من اقتناعاتهما خلال دورة المجلس الوطني للثورة في أوت 1961. ينظر :

Amar , Hamdani , Krim Belkacem, Le Lion des Djebels ,Dahlab, 1993, p 238.

²²Centre Nationale D'archives, Microfiche N° C037, Compte Rendu D'activité du G.P.R.A, Session du C.N.R.A, Août 1961.

²³Centre Nationale D'archives, Microfiche N° C 029, Compte Rendu D'activité du G.P.R.A, Session du C.N.R.A, Août 1961.

²⁴IBIDEM.

لكن لم يمنع هذا من أن يسعى بعض أعضاء الحكومة الجديدة في شهر جانفي 1962 ، إلى محاولة إقصاء أعضاء هيئة الأركان العامة للجيش ، بعد فشل كل محاولات الإغراء. ينظر :

Amar , Hamdani, op.cit , pp 331-332.

²⁵Centre Nationale D'archives, Microfiche N° C025, Compte Rendu

D'activité du G.P.R.A, Session du C.N.R.A, Août 1961.

Centre Nationale D'archives, Microfiche N° C025, : ²⁶ينظر

Compte Rendu D'activité du G.P.R.A, Session du C.N.R.A, Août 1961.

²⁷IBIDEM.

²⁸تالت 50.000.000 فرنكا على التوالي ، كل من الولاية الأولى ، و الثانية ، و الخامسة ، بينها الولاية الثالثة 70.000000 فرنكا ، في حين كان نصيب الولاية الرابعة 150.000.000 فرنكا ، ولم يأت التقرير على ذكر ما خصص من مساعدات مالية للولاية السادسة ، كما أضيفت ملاحظة بخط اليد نقرأ فيها : « هذه الأرقام قديمة بعض الشيء ، لأنه وقعت عمليات تحويل أخرى للأموال » . ينظر :

Centre Nationale D'archives, Microfiche N° C037, Compte Rendu

D'activité du G.P.R.A, Session du C.N.R.A, Août 1961.

للدلالة من جهة أخرى على أن هذه الأموال لم تكن كافية ، فإن مجموع ما كانت قد صرفته الولاية الثانية على سبيل المثال ، من سبتمبر 1957 حتى فبراير 1958 قد قدر بـ : 409.972.191 فرنكا. ينظر :

علي كافي ، مصدر سابق ، ص 235.

²⁹ينظر التقرير كاملا .

Mohammed, Harbi, les Archives de la Révolution Algérienne, op.cit, pp 394-403.

³⁰ينظر : ibid ,p 396.

³¹Gilbert , Meynier , op.cit , p 572.

يُلاحقُ أيضا من خلال رسوم بيانية ، دعم بعض الدول العربية للثورة الجزائرية سنة 1959 ، و ما بين 1957 و 1961 ، غير أن هذه الأخيرة قد افتقدت للدقة ، فالسودان التي حدّدت نسبة

مساهمته بـ 1% ما بين 1957 و 1961 ، تظهر على الرسم البياني بشكل أكبر من الجمهورية العربية المتحدة التي قدمت 14,5%.

ينظر : ibid , p 732.

³²-Centre Nationale D'archives, Microfiche N° C025, Compte Rendu

D'activité du G.P.R.A, Session du C.N.R.A, Août 1961.

³³-تمتعت الصين بهامش من الحرية في دعمها للقضية الجزائرية ، أكبر من ذلك الذي تمتع به الاتحاد السوفيتي ، ذلك أن الصين لم تكن لديها التزامات سياسية ، فلم تكن بعدُ عضوا في هيئة الأمم المتحدة ، ولم تكن قد أقدمت على سياسة التعايش السلمي. ينظر:

Gilbert , Meynier, op.cit , p 614.

³⁴Mohammed , Harbi, les Archives de la Révolution Algérienne , op.cit , p 403.

³⁵-كان الاتفاق المبدئي أن تتكوّن الهيئة من عدد قليل من الأعضاء لتمكينها من سرعة الحركة ، وإعادة تجربة لجنة التنسيق و التنفيذ ، و من خلال الأرشيف الذي استطعنا الحصول عليه فإننا لا نجد العدد 05 المكون لها ، إلا في مشروع قرار "حاج لخضر عبيدي " . ينظر:

Centre Nationale D'archives, Microfiche N° C031, Compte Rendu
D'activité du G.P.R.A, Session du C.N.R.A, Août 1961.

ينظر أيضا : Saad , Dahlab , op.cit , p 150.

اما رضا مالك فإنه يحدد عدد أعضائها بـ 06 على النحو التالي : ثلاثة أعضاء من هيئة الأركان العامة للجيش ، و الأعضاء الثلاثة المتنفذين داخل الحكومة المؤقتة ، كريم بلقاسم ، بن طوبال ، بوالصوف . ينظر: Redha , Malek , op.cit , p 172.

³⁶-كانت هيئة الأركان قد تقدمت بثلاثة اقتراحات ، الأول لمنجلي علي ، و الثاني لقايد أحمد ، و الثالث لهواري بومدين ، بعدها تم دمج مقترح هذين الأخيرين ضمن مقترح مشترك ، كان المقترح يطالب أيضا بـ : 01-إعادة هيكلة جبهة التحرير 02-تحديد صلاحيات الحكومة المؤقتة 03 -إنهاء أزمة القيادة داخل الثورة منذ مؤتمر الصومام . ينظر:

Centre Nationale D'archives, Microfiche N° C031, Procès-Verbal,
Session du C.N.R.A, Août 1961.

أما عن نتيجة التصويت فقد جاءت بالشكل التالي : 19 صوتا بنعم ، و 27 بلا. ينظر : IBIDEM. و هذا ما يؤكد رضا مالك. ينظر : Redha , Malek , op.cit , p 172 في حين أن محمد زرقيني يعتقد أنه لو توفرت أربعة أصوات أخرى ، لاستطاع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المصادقة على مقترح بومدين . ينظر:

Mohammed, Zerguini , Une vie de combat et de lutte , témoignage et Appréciations, en-Nahda , Tome1 , 1941-1962 , 2000, p174.

³⁷-Mohammed, Harbi , L'Algérie et son destin , op.cit , p 163.

خلال مفاوضات لوسرن تعمّد أحمد بومنجل الذي كان مناضلا سابقا في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، عدم طرح مسألة الصحراء مخالفا للتعليمات ينظر :

Mohammed, Harbi , Le FLN Mirage et Réalité , op.cit, p 277.
يذكر بن طوبال كيف أن رئيس الحكومة المؤقتة عباس فرحات بعد رجوع الوفد المفاوض ، استعرض الصعوبات التي تواجهها الثورة من بينها وحشية القمع الاستعماري ، واستحالة النصر العسكري للثورة في الوقت الراهن ، واستغاثة جيش الداخل بسبب قلة الأسلحة ، وضعف التمويل العربي الذي وُعدت به الثورة في مؤتمر " شترة " بلبنان سنة 1960 ، فاقترح عليه إقناع كلا من كريم بلقاسم ، و بوالصوف بتنصيب الحكومة بمدينة الجزائر ، اما مصير الصحراء فسيترك إلى ما بعد لأنه حسب ، لا يستطيع الشعب الجزائري التضحية من أجل الرمال ، طلب أذهل بن طوبال الذي أعاد الرئيس إلى صوابه ، مؤكدا انه لا يمكن التضحية بأربعة أخماس التراب الوطني ، لأن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر . ينظر :

Daho,Djeral , op.cit , p200.

³⁸ الشرط الأول: ان يكون رئيسا فعليا وليس سوريا ، اما الثاني : عدم إدراج بن طوبال في الوزارة بسبب اتهامه بالتقصير في مسؤولياته ، لكن اعتراض كريم ، و بو الصوف ، أدبا إلى التوصل إلى حل وسط حيث أسندت لبن طوبال وزارة دون حقيبة . ينظر :

Daho,Djeral , op.cit , p212.

كذلك فإن لجنة المجلس الوطني كانت قد اقترحت رئاسة الحكومة على سعد دحلب ، الذي لم يكن يعلم ما إذا كانت تلك الأخيرة قد اقترحت على أسماء أخرى . ينظر : Saad , Dahlab, op.cit , p 151.

³⁹ كان سعد دحلب قد اقترح بن يوسف بن خدة للجمع بين رئاسة الحكومة ، ووزارة المالية ، رغم كون بو الصوف المعارض الوحيد لهذا المقترح ، فقد برره دحلب بقوله : « حتى تكون للرئيس وسيلة صغيرة للمراقبة » . ينظر : Saad , Dahlab, op.cit , p 152.
أما بن خدة فقد اشترط في قبول رئاسة الحكومة ، أن يتسلم سعد دحلب وزارة الخارجية . ينظر :

Henri, Alleg , La Guerre D'Algérie , Tome 3, Temps Actuels , Paris , 1981, p361.

كان بن خدة قد سجّل لاحقا عن الأخطاء التي ارتكبتها السياسيون قائلًا بأنهم : « لم يكونوا متّحدين في ما بينهم من أجل الثبات ضد هيمنة العسكريين ، حتى يتم اعتبارهم كوزراء كاملي الصلاحيات » . ينظر :

Benyoucef , Benkhedda , La Crise de 1962, op.cit , p 80.

⁴⁰ Centre Nationale D'archives, Microfiche N° C033, Procès-Verbal,

Session du C.N.R.A, Août 1961.

⁴¹ Ibidem.

⁴²Patrik ,Eveno , jeon Planchais ,La guerre d'Algérie (dossiers et témoignages), éditions la phomic, Alger, 1990 , p 347.

رغم رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة لدى تحديده للخطوط العريضة لحكومته ، على تقوية دور جيش التحرير الوطني ، وذلك في كلمته على أمواج الراديو يوم 15 سبتمبر 1961 ، والتي نقلتها جريدة المجاهد لاحقا. ينظر :

Journal El Moudjahid de Guerre, Tome 3, N°85, 1^{er} Octobre 1961.

كذلك فإن صعود قدامى المركزين كبن يوسف بن خدة ، وسعد دحلب ، قد أوجد توزيعا جديدا للسلطة ، دون إحداث تغييرات أساسية على التوجهات السياسية للثورة . ينظر :

Mohammed, Harbi , Le FLN Mirage et Réalité , op.cit , p 281.

وإن كان سعد دحلب ، لا يرى ذلك بهذا الشكل حيث وبالنسبة إليه ، لم يكن من دافع للوصول إلى قيادة الثورة إلا الواجب ، وإرادة الكفاح ، ولا مطمح آخر سواهما . ينظر :

Saad , Dahlab , op.cit , p 128.

كان وصول المركزين إلى السلطة دافعا قويا لتهميش الأعضاء السابقين في الحركة الوطنية كجمعية العلماء ، وأنصار فرحات عباس ، حيث نقل هذا الأخير ، عن بن يوسف بن خدة اتهامهم إياهم بالانتهازيين ينظر :

Ferhat, Abbas, L'indépendance Confisquée Flammarion, 1984, p 49.

كان سعد دحلب قد اقترح منصب وزير دولة على فرحات عباس لكن من دون إلحاح شديد ، هذا الأخير الذي رفض العرض . ينظر : Saad , Dahlab, op.cit , p 152.

⁴³ - كان التصويت بالشكل التالي : 32 صوتا بنعم ، و 06 بلا . ينظر :

Centre Nationale D'archives, Microfiche N° C024, Procès-Verbal, Session du C.N.R.A, Août 1961.

لم نجد ضمن الأرشيف الذي اطلعنا عليه أى إشارات ترتبط باستخدام اسلوب الوكالة في التصويت ، لأن 38 صوتا لا يعبر عن العدد الإجمالي للحضور الذي اقترب من خمسين عضوا .

⁴⁴ - ينظر : Slimane , Chikh , op.cit , p 146.

كان تحقيق هذا الانضباط خياليا ذلك ان الرئيس الجديد لدى زيارته الأولى لهيئة الأركان ، طلب تحالفها ضد ثلاثي الحكومة المؤقتة ، الأمر الذي لم تستجب له الهيئة ، واستنكرته الحكومة المؤقتة . ينظر :

Daho,Djerbal , op.cit , p214.

⁴⁵ - IBIDEM.

⁴⁶ Mohammed, Zerguini , op.cit , p 171.

⁴⁷ - ينظر : البيان الختامي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية .

N°59, 05 Février 1960. Journal El Moudjahid de Guerre, Tome 2,

Centre Nationale D'archives, Microfiche N° C025, ⁴⁸ ينظر :

Compte Rendu D'activité du G.P.R.A, Session du C.N.R.A, Août 1961.
كان رفض الدول الاشتراكية إرسال المتطوعين ، مبنيا على مخاوف تلك الأخيرة من جعل المغرب العربي بؤرة جديدة من بؤر الحرب الباردة ، أما تونس فقد كانت ترى في هؤلاء المتطوعين خطرا على أمنها الداخلي. ينظر:

Redha, Malek , op.cit , p 60.

⁴⁹ - وهذا ما يذهب إليه أيضا ، لخضر بن طوبال ، حيث اعتبر أن الهدف من فتح باب التطوع لا تحركه حاجة إلى المجندين ، لكنه يدخل في إطار عمل سياسي أكثر اتساعا ، و على مدى طويل .ينظر:

Mohammed, Harbi, les Archives de la Révolution Algérienne, op.cit, p 296.

⁵⁰ El Moudjahid de Guerre, Tome 3, N°84, 29 Août 1961.

⁵¹ Centre Nationale D'archives, Microfiche N° C 033, Procès-Verbal,

Session du C.N.R.A, Août 1961.

1-المصادر والمراجع العربية

كافي علي : مذكرات من المناضل السياسي إلى القائد العسكري ، 1946-1962 ، دار القصة ، 1999 .

2-المصادر والمراجع الأجنبية

Abbas, Ferhat: L'indépendance Confisquée Flammarion ,1984.

Alistair, Horne, : Histoire de la Guerre D'Algérie, Albin Michel ,1980.

Belkheroubi, Abdelmadjid: La Naissance et la Renaissance de la République Algérienne, Imile Bruylant , Bruxelles, 1972 .

Benkhedda, Benyoucef : La Crise de 1962, L'Algérie a l'indépendance, Dahlab , 1^{er} Edition , 1997.

Centre Nationale D'archives, Microfiche N° C024, Procès-Verbal, Session du C.N.R.A, Août 1961.

Centre Nationale D'archives, Microfiche N° C025, Compte Rendu D'activité du G.P.R.A, Session du C.N.R.A, Août 1961.

Centre Nationale D'archives, Microfiche N° C 029, Compte Rendu D'activité du G.P.R.A, Session du C.N.R.A, Août 1961.

Centre Nationale D'archives, Microfiche N° C031, Compte Rendu D'activité du G.P.R.A, Session du C.N.R.A, Août 1961.

Centre Nationale D'archives, Microfiche N° C 033, Procès-Verbal, Session du C.N.R.A Août 1961.

Centre Nationale D'archives, Microfiche N° C037, Compte Rendu D'activité du G.P.R.A, Session du C.N.R.A, Août 1961.

Chikh, Slimane: L'Algérie en armes, ou le temps des certitudes, OPU, Alger, 1981.

- Dahlab , Saad, Mission Accomplie, Pour l'indépendance de l'Algérie , Dahlab, 1990.
- Daho,Djrbal ,LAKhdar Bentobbal ,La Conquête De La souveraineté, Chihab éditions,2022.
- Eveno Patrik: Planchais jeon , La guerre d'Algérie (dossiers et témoignages), éditions la phomic, Alger, 1990.
- Hamdani , Amar : Krim Belkacem, Le Lion des Djebels , Dahlab, 1993.
- Harbi , Mohammed: L'Algérie et son destin , croyants ou citoyens , Médias Associés , 1994.
- Harbi, Mohammed, les Archives de la Révolution Algérienne, Jeune Afrique ,1981.
- Harbi, Mohammed: Le F.L.N, mirage et réalité, des Origines à la prise du pouvoir, (1945-1962), édition Enal, Alger, 1993.
- Journal El Moudjahid de Guerre, Tome 2, N°59, 05 Février 1960.
- Journal El Moudjahid de Guerre, Tome 3, N°67, 16 Juillet 1960.
- Journal El Moudjahid de Guerre, Tome 3, N°83, 19 Juillet 1961.
- Journal El Moudjahid de Guerre, Tome 3, N°84, 29 Août 1961
- Journal El Moudjahid de Guerre, Tome 3, N°85, 1^{er} Octobre 1961
- Lacouture, Jean, L'Algérie, La guerre est finie, complexe, Bruxelles, 1985.
- Lebejaoui , Mohammed: Vérités sur la révolution algérienne, Gallimard, 1970.
- Malek , Redha: L'Algérie à Evian , histoire des négociations secrètes ,(1956- 1962), Dahlab , Alger, 1995.
- Meynier ,Gilbert: Histoire Intérieur du FLN 1954- 1962,Casbah,2003.
- Tricot, Bernard: les Sentiers de la paix, Algérie 1958-1962, Plon, 1972.
- Zerguini, Mohammed: Une vie de combat et de lutte, témoignage et Appréciations, en-Nahda , Tome1 , 1941-1962 , 2000.